COP28 UAE

كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية
MOHAMMED BIN RASHID SCHOOL OF GOVERNMENT

خلاصة

الاستدامة

(البيئة - الاجتماعية - الاقتصادية)

هل نحن أمناء على مستقبل الأرض والأجيال القادمة

52 الاستدامة SUSTAINABILITY UAE

التعليم التنفيذي
Executive Education

المحتويات

المقدمة: 4
مفهوم الاستدامة: 4
تعريف الاستدامة: 4
أنواع الاستدامة: 5
أهداف الاستدامة المؤسسية: 5
أهمية الاستدامة المؤسسية: 5
الفرق بين الاستدامة والاستدامة المؤسسية والمسؤولية المجتمعية للشركات 6
العوامل التي تؤثر في نجاح الاستدامة المؤسسية: 6
كيف يمكن تطبيق الاستدامة المؤسسية 6
ما هي معايير الاستدامة المؤسسية 7
تحديات تطبيق الاستدامة المؤسسية 7
علاقة الاستدامة بنجاح المؤسسة ونموها 8
أمثلة على مؤسسات عالمية طبّقت الاستدامة المؤسسية 8
أمثلة على مؤسسات عربية طبّقت الاستدامة المؤسسية 9
أمثلة على مؤسسات طبّقت الاستدامة المؤسسية في دولة الإمارات 9
علاقة الاستدامة المؤسسية بنمو المؤسسة 10
العلاقة بين الاستدامة وإنتاجية المؤسسة 10
أهداف التنمية المستدامة: 11
الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة 11
مجالات التنمية المستدامة: 12
التنمية الاقتصادية 12
التنمية الاجتماعية 12
التنمية البيئية: 13
تقييم التنمية الاقتصادية والاجتماعية: 14
بوابة الإمارات لأهداف التنمية المستدامة: 14
خصائص التنمية المستدامة: 16
التطبيق العالمي وإعداد التقارير عن أهداف التنمية المستدامة 16
أهمية تقارير الاستدامة للشركات والمؤسسات: 16
ربط الأجندة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة: 17
الترتيبات المؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة: 17
إستراتيجية التنمية المستدامة في المملكة المتحدة 17
المبادئ الإرشادية العشرة لإستراتيجية التنمية المستدامة في المملكة المتحدة: 18
مثال على تنفيذ أجندة الاستدامة – إطار التخطيط للتنمية المستدامة ورفع التقارير بشأنها في كندا. 18
منظومة التميز الحكومي في دبي وتركيزها على الاستدامة 19
المراجع: 21

المقدمة

أضحت الاستدامة المؤسسية من أبرز الموضوعات التي يجب أن توليها المنشآت اهتماماً بارزاً، فلم يعد تقييم تلك المؤسسات يعتمد على نشاطها الاقتصادي أو أرباحها او الخدمات التي تقدمها فقط، وإنما يتوقّف على ما تسببه نشاطاتها وقراراتها من تأثيرات إيجابية أو سلبية، مقصودة أو غير مقصودة على بيئة المنشأة الداخلية والخارجية. وعلى الرغم من أنّ تطبيق الاستدامة يتطلب بعض الجهود الإضافية والاستثمارات المالية، إلا أنه يساعد المنشآت في الحصول على فوائد عديدة منها الحفاظ على البيئة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية. وسوف تتناول هذه الخلاصة مفهوم الاستدامة المؤسسية، وأهميتها، والعوامل التي تؤثر في نجاحها، وبعض الأمثلة على شركات نجحت في تطبيقها.

مفهوم الاستدامة:

تعد الاستدامة المؤسسية جزءاً من المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، وتُشير إلى تطوير وتنفيذ ممارسات الأعمال المستدامة في الشركات والمؤسسات بجميع اشكالها الخاصة والعامة، والتي تهدف إلى الحد من التأثير البيئي والاجتماعي والاقتصادي السلبي الذي يترتب على أنشطتها . وتشمل ممارسات الاستدامة المؤسسية الاهتمام بتقليل استخدام الموارد الطبيعية مثل المياه والطاقة والمواد الخام، وتقليل الانبعاثات الضارة من العمليات الصناعية والنقل والتوزيع، والتحكم في إنتاج النفايات وإعادة تدوير المواد القابلة لإعادة التدوير، وتشجيع المتعاملين والموردين على اتباع الممارسات المستدامة.

تعد الاستدامة المؤسسية عملية مستمرة يجب الالتزام بها على المدى الطويل، ويمكن تحقيقها من خلال تنفيذ سياسات واستراتيجيات مستدامة وتشجيع الابتكار والتحول الرقمي. وينبغي أن تكون جزءًا من إستراتيجية الأعمال، حيث يتم تقييم تأثير الأنشطة التجارية على المجتمع والبيئة وتطوير حلول مستدامة لتلبية احتياجات الأعمال والمتعاملين في المستقبل.

تعبّر المسؤولية المجتمعية عن مسؤولية أي مؤسسة عن تأثير قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة، من خلال سلوك أخلاقي يمتاز بالشفافية، ويتسم بالتوافق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع، ويضع في الاعتبار توقّعات الأطراف المعنية مع القوانين المطبقة والمعايير الدولية للسلوك خلال علاقاتها، ووضع الاعتبار للاختلاف والتنوع المجتمعي والبيئي والقانوني والهيكلي بالإضافة إلى الاختلافات الخاصة بالظروف الاقتصادية.

تعريف الاستدامة:

الاستدامة هي مفهوم بيئي في الأساس، يعني الحفاظ على استمرارية الحياة اعتماداً على الموارد الطبيعية، لكنه تطوّر لينطوي على ما يُعرف بمفهوم "استدامة البشر"، والتي تعرّف بأنها مجموعة من العمليات التي يقوم بها البشر من أجل تأمين استمرارية الأجيال من خلال تطوير وسائل النمو واستغلال الموارد الطبيعية، وتعرّف بعض المصادر الاستدامة بأنها: "دراسة كيفية عمل الأنظمة الطبيعية والتنوع وإنتاج كل ما تحتاجه البيئة الطبيعية لتبقى متوازنة".

وأما الاستدامة المؤسسية فتعرّف بأنّها الإستراتيجية التي تتَّبعها المؤسسة لتسليم منتجاتها وخدماتها بطريقة مستدامة بيئياً وتدعم نموها الاقتصادي في الوقت نفسه، إذ يتم التركيز على النمو طويل الأمد عبر الأساليب المستدامة عوضاً عن التركيز على الربح المادي قصير الأمد، وقد وُلِدَت هذه الفكرة من مفهوم التطوير المستدام، والذي يعني النمو والتطوير الذي يُلبِّي حاجات العصر دون التأثير سلباً في الموارد الطبيعية التي ستعتمد عليها الأجيال القادمة.

كما يمكن تعريف الاستدامة المؤسسية بأنها "تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمؤسسات من خلال إدارة المخاطر والفرص المستمدة من الأبعاد الثلاثة للاستدامة، وهي: البيئية والاجتماعية والاقتصادية".

"مبدأ الاستدامة هدفاً استراتيجياً لم تدخر جهداً في ترسيخ مقومات تحقيقه منذ قيام دولة الاتحاد على يد المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيّب الله ثراه، وهو النهج ذاته الذي التزمته الدولة حتى اليوم بتوفير الضمانات كافة التي تكفل حماية البيئة وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية"

سمو الشيخ

محمد بن راشد آل مكتوم

أنواع الاستدامة:

يُقسم مفهوم الاستدامة إلى أربع ركائز أساسية:

- **الاستدامة البيئية**

تهدف إلى تحسين رفاهية الإنسان من خلال حماية رأس المال الطبيعي، مثل الغلاف الجوي أو التربة، إذ تركّز جميع المنظمات (الخاصة والعامة) على تقليل بصمات الكربون ونفايات التغليف، واستخدام المياه وتأثيرها العام في البيئة.

- **الاستدامة الاقتصادية**

تهدف إلى الحفاظ على رأس المال سليماً، وتحسين مستوى المعيشة، والاستخدام الفعّال للأصول للحفاظ على تقدم المؤسسة بمرور الوقت، وتركّز على جزء من الموارد الطبيعية التي توفّر مدخلات مادية للإنتاج الاقتصادي، بما في ذلك المدخلات المتجددة والقابلة للاستنفاذ، وتشمل الأنشطة المطبقة لتحقيق هذه الاستدامة؛ الامتثال، والحوكمة السليمة، وإدارة المخاطر.

- **الاستدامة الاجتماعية:**

تهدف إلى الحفاظ على رأس المال الاجتماعي من خلال الاستثمار وإنشاء الخدمات التي تشكل إطار عمل المجتمع، وتشمل محاولات القضاء على الفقر والجوع، وكذلك مكافحة عدم المساواة، وأن يحظى العمل المستدام بالدعم والموافقة من موظفيه وأصحاب المصلحة والمجتمع الذي يعمل فيه.

- **الاستدامة البشرية:**

تهدف إلى الحفاظ على رأس المال البشري في المجتمع وتحسينه، وتشمل الاستثمارات في أنظمة الصحة والتعليم، والوصول إلى الخدمات، والتغذية، وتطوير المعرفة والمهارات.

أهداف الاستدامة المؤسسية:

يتوجب على جميع المؤسسات في إطار حرصها على الالتزام بإستراتيجية مستدامة تحقيق الأهداف التالية:

مراعاة البعد الاقتصادي بالاهتمام بنمو المؤسسة ورفع ربحيتها.

الهدف الأول

متابعة الأهداف الاجتماعية والبيئية وتحديداً تلك المتعلقة بالتنمية المستدامة

الهدف الثاني

حماية البيئية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف والتنمية الاقتصادية.

الهدف الثالث

ضمان معاملة كل من يشارك في العمل المؤسسي بإنصاف واحترام

الهدف الرابع

الالتزام بالاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية

الهدف الخامس

أهمية الاستدامة المؤسسية:

تُعد الاستدامة المؤسسية أحد أهم الأساليب الحديثة التي يمكن للمؤسسات استخدامها لتحقيق النجاح على المدى الطويل، وذلك لأسباب عديدة، منها:

الحفاظ على البيئة والتقليل من تأثيرها السلبي على الطبيعة، حيث تساعد على تحسين استخدام الموارد الطبيعية وتقليل إنتاج النفايات، وتشجّع على استخدام الطاقة المتجددة وتطوير المنتجات الصديقة للبيئة.

السبب الأول

تحقيق الاستدامة الاقتصادية، حيث تساعد الاستدامة المؤسسية على تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل التكاليف، كما تعزز نمو المؤسسة وتجعلها أكثر قدرة على المنافسة.

السبب الثاني

تحقيق الاستدامة الاجتماعية، حيث تساعد الاستدامة المؤسسية على تحسين علاقة الشركة بالمجتمع المحلي وتحقيق المساهمة الاجتماعية الإيجابية، كما تحسّن العلاقات مع الموظفين والمستثمرين والمتعاملين.

السبب الثالث

الفرق بين الاستدامة والاستدامة المؤسسية والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات

يعني مفهوم الاستدامة عموماً ضرورة العمل على تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها، وذلك بحسب تعريف لجنة برونتلاند التابعة للأمم المتحدة في عام 1987. فيما تعد الاستدامة المؤسسية إستراتيجية لمساعدة المؤسسات على تخطيط أهدافها المستقبلية بطريقة صديقة للبيئة، أي أنها تراعي الجانب الاجتماعي والبيئي في أثناء سعيها إلى تحقيق الربح والنمو.

وأما المسؤولية المجتمعية للمؤسسات فتصف الممارسات والإجراءات المتبعة بالفعل على أرض الواقع لتعزيز الدور البيئي والمجتمعي.

العوامل التي تؤثر في نجاح الاستدامة المؤسسية:

يعتمد نجاح الاستدامة المؤسسية على عدد من العوامل، منها:

التزام الإدارة

يجب أن تكون الإدارة ملتزمة بتطبيق الممارسات المستدامة وتحقيق الاستدامة في جميع جوانب المؤسسة.

المشاركة المجتمعية

يجب أن تكون المؤسسات مشاركة في المجتمع المحلي وتعزز التعاون بينها وبين المجتمع في تحقيق الاستدامة.

الاستثمار في التقنيات المستدامة

حماية البيئية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف والتنمية الاقتصادية.

التواصل الفعال

يجب على المؤسسات التواصل مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الموظفين والمتعاملين والمساهمة مع المستثمرين والجمهور بشأن جهودهم في تحقيق الاستدامة المؤسسية ونتائجها

تدريب الموظفين

يجب على المؤسسات تدريب موظفيها بشأن الممارسات المستدامة وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في جهود تحقيق الاستدامة المؤسسية.

القدرة على التغيير

يجب على المؤسسات أن تكون قادرة على التكيف مع التغييرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة بها وتحديث ممارساتها بشكل دوري لتحقيق الاستدامة.

يُطلب من المنشآت التي ترغب في
تطبيق الاستدامة تطوير إستراتيجيات
وأدوات لقياس تأثيرها على البيئة
والمجتمع وتحليل هذه البيانات
لتحسين أدائها في هذه المجالات.

كيف يمكن تطبيق الاستدامة المؤسسية

يمكن تطبيق الاستدامة المؤسسية في المؤسسات بعدة طرق، وفيما يلي بعض الأمثلة على كيفية تطبيقها:

01

تحديد أهداف مستدامة

يمكن للمؤسسات تحديد أهداف واضحة ومحددة للحد من تأثيرها البيئي وتحسين مساهمتها الاجتماعية والاقتصادية، يمكن أن تشمل هذه الأهداف تقليل استهلاك الموارد والطاقة والمياه، وتعزيز المساواة في العمل والحفاظ على سلامة العاملين وتقليل النفايات.

02

التخطيط الإستراتيجي المستدام

يجب على المؤسسات أن تدمج الاستدامة في تخطيطها الاستراتيجي واتخاذ القرارات، يمكن تحقيق ذلك من خلال تقييم تأثير أنشطتها على البيئة والمجتمع وتضمين هذا التقييم في الخطط المستقبلية.

03

تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

يمكن للمؤسسات تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية من خلال التزامها بتحقيق الفوائد الاجتماعية والبيئية بالإضافة إلى الأرباح المالية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التبرع للمجتمعات المحلية أو توفير فرص العمل للمجتمعات الفقيرة أو دعم الحملات البيئية.

04

استخدام التكنولوجيا المستدامة:

يمكن للمؤسسات استخدام التكنولوجيا المستدامة لتحسين أدائها البيئي وتحسين كفاءة استهلاك الموارد والطاقة، ويمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحليل بيانات الأداء وتحديد النقاط التي يمكن تحسينها.

ما هي معايير الاستدامة المؤسسية

توجد العديد من المعايير التي يمكن استخدامها لتحديد مدى التزام المؤسسات بممارسات الاستدامة، وفيما يلي بعض المعايير الشائعة للإشارة إليها:

- معيار الاستدامة الشاملة (Global Reporting Initiative GRI): يغطي هذا المعيار العديد من الجوانب المختلفة للأداء المستدام للمؤسسات بما في ذلك الحوكمة والبيئة والمجتمع وحقوق الإنسان وسلامة العاملين.
- معيار ISO 14001: هو معيار عالمي يتعلق بنظام إدارة البيئة، ويهدف إلى توفير إطار عمل للمؤسسات لتحديد وتقليل التأثير البيئي الناتج عن نشاطاتها.
- معيار ISO 26000: يتعلق هذا المعيار بمدى التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية، ويوفر إطارًا لتحديد وتنفيذ ممارسات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.
- معيار SA8000: يركّز هذا المعيار على حقوق العاملين في المؤسسات، ويهدف إلى تحسين ظروف العمل وتعزيز الممارسات الإنسانية في سلسلة التوريد.

يجب الانتباه إلى أن هذه المعايير ليست شاملة، وقد تختلف من بلد إلى آخر، ومن قطاع إلى آخر، ومن مؤسسة إلى أخرى. لذلك، يجب على المؤسسات اختيار المعايير التي تتناسب مع احتياجاتها ونشاطاتها ومخططاتها.

تحديات تطبيق الاستدامة المؤسسية

تواجه المؤسسات العديد من التحديات في تطبيق الاستدامة المؤسسية، ومن بين هذه التحديات:

1- تكاليف التكيف

يمكن أن تكون تكاليف التحول إلى ممارسات أكثر استدامة باهظة الثمن، وقد يؤدي ذلك إلى مقاومة من قبل بعض المسؤولين والمساهمين.

2- الضغوط الزمنية:

قد تواجه المؤسسات ضغوطًا من المساهمين أو المتعاملين لتحقيق أرباح قصيرة الأجل، وهذا يمكن أن يتعارض مع إستراتيجية الاستدامة التي تتطلب توجهًا أطول نحو الاستدامة.

3- تعقيدات العملية

قد تكون العملية التي تشمل التحول إلى ممارسات استدامة أكثر تعقيدًا من الممارسات القائمة، وقد يتطلب ذلك تدريبًا وتعلمًا وتحديثًا للعمليات والأنظمة الموجودة.

4- عدم اليقين

قد يواجه المسؤولون في المؤسسات عدم اليقين بشأن الاستدامة وتأثيرها الفعلي على الأداء المالي والتنافسية للشركة.

5- تواجه المؤسسات أيضًا تحديات في تحديد المعايير والمؤشرات الملائمة لقياس أدائها المستدام

ويمكن أن يؤدي هذا إلى عدم القدرة على تقييم تقدمها بشكل دقيق.

6- القيود القانونية

يجب على المؤسسات التقيد بالقوانين واللوائح المحلية والدولية، وقد يتعارض ذلك أحيانًا مع ممارسات الاستدامة التي تهدف إلى تجاوز الحد الأدنى من المتطلبات القانونية.

يتطلب تطبيق الاستدامة
المؤسسية التزام القوي من
قبل الإدارة العليا

علاقة الاستدامة بنجاح المؤسسة ونموها

ترتبط الاستدامة بشكل كبير بنجاح المؤسسة ونموها على المدى الطويل، حيث تؤدي الإستراتيجيات المستدامة إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة وتحقيق المزيد من الفوائد لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المساهمين والمتعاملين والموظفين والمجتمعات المحلية والبيئة. ومن بين العوامل التي تربط الاستدامة بنجاح المؤسسة ونموها:

1- تحسين الكفاءة والإنتاجية:

يمكن أن تؤدي ممارسات الاستدامة إلى تحسين كفاءة الإنتاج وتحسين الأداء العملياتي للمؤسسة، مما يؤدي إلى توفير الموارد والتكاليف وتحسين جودة المنتجات والخدمات.

2- تحسين العلاقات مع المتعاملين

تعتبر الاستدامة فرصة لتحسين العلاقات مع المتعاملين، حيث يتمكّن المتعاملين من التعرف على المؤسسات التي تهتم بالاستدامة والتزامها بالمسؤولية المجتمعية، وهذا يؤدي إلى تعزيز الثقة والولاء للمؤسسة.

3- جذب المواهب البشرية

تعتبر الاستدامة عاملاً مهمًا في جذب المواهب البشرية والحفاظ عليها، حيث يتوقّع الموظفون العمل في بيئة مستدامة ومسؤولة اجتماعيًا، وهذا يساعد على تحسين نسبة الاستقرار في المؤسسة وتحسين مستوى الإنتاجية والابتكار.

4- تحسين العلاقات مع المجتمعات المحلية:

يمكن للمؤسسات المستدامة أن تحقق تأثيرًا إيجابيًا على المجتمعات المحلية من خلال دعم المشاريع المستدامة والمشاركة في العديد من الأنشطة.

أمثلة على مؤسسات طبّقت الاستدامة المؤسسية

هناك العديد من المؤسسات التي تطبّق مفهوم الاستدامة المؤسسية وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة في أعمالها، ومنها:

شركة باتاغونيا (Patagonia)

هي شركة أمريكية لتصنيع الملابس الخارجية والرياضية، وتشتهر الشركة بالتزامها القوي بالاستدامة المؤسسية والحفاظ على البيئة. وتستخدم الشركة مواد عضوية ومعاد تدويرها في إنتاج منتجاتها وتعمل على تحسين الإدارة البيئية في عملياتها.

شركة بيرينجر إنغلهايم (Beringer Ingelheim)

هي شركة ألمانية لتصنيع الأدوية، وتعتبر واحدة من الشركات الرائدة في مجال الصحة والاستدامة المؤسسية. وتعمل الشركة على تقليل التأثير البيئي لأنشطتها وتشجع الموظفين على تبنّي الممارسات الصديقة للبيئة.

شركة أنديتكس (Inditex)

هي شركة إسبانية للملابس، وتضم علامات تجارية مثل زارا وماسيمو دوتي. وتعتبر الشركة رائدة في مجال الاستدامة المؤسسية وتعمل على تحسين جودة البيئة والمجتمعات التي تنشط فيها. وتستخدم الشركة مواد مستدامة في إنتاج منتجاتها وتحسّن إدارة سلسلة التوريد الخاصة بها.

أمثلة على مؤسسات عربية طبّقت الاستدامة المؤسسية:

هناك العديد من المؤسسات في الدول العربية التي تطبّق مفهوم الاستدامة المؤسسية وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة في أعمالها. ومن أمثلة هذه المؤسسات:

1- شركة آرامكس (ARAMEX):

وتعتبر شركة رائدة في تطبيق مفاهيم الاستدامة وهي اول شركة عربية تقدم تقارير GRI

2- شركة بترومين (Saudi Arabian Oil Company):

هي شركة نفطية سعودية، وتُعد واحدة من أكبر الشركات النفطية في العالم. وتعمل الشركة على تطبيق مفهوم الاستدامة المؤسسية في جميع أنشطتها وتعمل على تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

3- شركة الغاز الطبيعي المسال (QatarGas):

هي شركة قطرية لإنتاج الغاز الطبيعي المسال، وتُعد واحدة من أكبر الشركات المنتجة للغاز الطبيعي المسال في العالم. وتعمل الشركة على تطبيق مفهوم الاستدامة المؤسسية في جميع أنشطتها وتسعى لتحسين الإدارة البيئية في عملياتها.

4- بنك الرياض (Riyadh Bank):

هو بنك سعودي يعمل في مجال الخدمات المصرفية والمالية، ويُعد واحداً من البنوك الرائدة في المملكة العربية السعودية. ويعمل البنك على تطبيق مفهوم الاستدامة المؤسسية في جميع أنشطته ويسعى لتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية

5- شركة النهدي الطبية (Nahdi Medical Company):

هي شركة سعودية للخدمات الطبية والصيدلانية، وتُعد واحدة من أكبر الشركات المتخصصة في هذا المجال في الشرق الأوسط. وتعمل الشركة على تطبيق مفهوم الاستدامة المؤسسية في جميع أنشطتها وتعمل على تحسين إدارة سلسلة التوريد الخاصة بها.

أمثلة على مؤسسات طبّقت الاستدامة المؤسسية في دولة الإمارات

هناك العديد من المؤسسات في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تطبق مفهوم الاستدامة المؤسسية وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة في أعمالها، ومن أمثلة هذه المؤسسات:

شركة مصدر للطاقة (Masdar)

هي شركة إماراتية للطاقة المتجددة، وتعمل على تطوير وتشغيل مشاريع الطاقة المتجددة في العالم، وتتميز الشركة بتطبيق مفهوم الاستدامة المؤسسية في جميع أنشطتها، وتعمل على تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

مجموعة ماجد الفطيم (Majid Al Futtaim)

هي شركة إماراتية تعمل في مجال البيع بالتجزئة والترفيه والضيافة، وتعد واحدة من أكبر الشركات في هذا المجال في المنطقة. وتتميز الشركة بتطبيق مفهوم الاستدامة المؤسسية في جميع أنشطتها وتسعى لتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

بنك الإمارات دبي الوطني (Emirates NBD)

هو بنك إماراتي يعمل في مجال الخدمات المصرفية والمالية، ويعد واحداً من أكبر البنوك في المنطقة، ويتميز البنك بتطبيق مفهوم الاستدامة المؤسسية في جميع أنشطته ويسعى لتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

علاقة الاستدامة المؤسسية بنمو المؤسسة

ترتبط الاستدامة المؤسسية بشكل وثيق بنمو المؤسسة، حيث إن تطبيق مفهوم الاستدامة المؤسسية يمكن أن يساعد على تعزيز النمو والاستدامة الاقتصادية والمالية للمؤسسة على المدى الطويل، وذلك للأسباب التالية:

البيئة النظيفة إرث سنتركه للأجيال
القادمة وعنصر مهم لنوعية الحياة التي
ننشدها لشعبنا في الحاضر أو المستقبل..
نحن نراقب ونرصد أفضل الممارسات
البيئية العالمية ونختار أفضلها ونطوره بما
يتناسب مع احتياجات مجتمعنا ونبدأ من
حيث انتهى العالم في تنفيذ مشاريع
مبتكرة تحفظ بيئتنا وتضمن صحة
وسلامة كل من يعيش على أرض
الإمارات.. وتدعم نموذجاً يحتذى لجهود
التنمية التي يضع الحفاظ على بيئة نظيفة
وصحية ومستدامة ضمن أولويات خطط
التطوير.

سمو الشيخ
محمد بن راشد آل مكتوم

العلاقة بين الاستدامة وإنتاجية المؤسسة

ترتبط الاستدامة بشكل كبير بإنتاجية المؤسسة، إذ يمكن أن يساعد تطبيق مفهوم الاستدامة في تحسين الإنتاجية ورفع كفاءة العمليات الإنتاجية، وتأتي العلاقة بين الاستدامة والإنتاجية كالتالي:

1- تحسين استخدام الموارد

يُساعد تطبيق الاستدامة في تحسين استخدام الموارد المختلفة في الإنتاجية، مثل المياه والطاقة والمواد الخام، وذلك عن طريق تحسين العمليات الإنتاجية وتطبيق تقنيات جديدة ومبتكرة.

2- خفض التكاليف

يمكن لتطبيق مفهوم الاستدامة المؤسسية أن يقلل من التكاليف المرتبطة بالإنتاجية، وذلك عن طريق تحسين الكفاءة الإنتاجية وتقليل النفايات والخسائر وتحسين إدارة العمليات والتكاليف.

3- تحسين جودة المنتجات والخدمات

يمكن لتطبيق مفهوم الاستدامة المؤسسية أن يؤدي إلى تحسين جودة المنتجات وزيادة رضا المتعاملين، حيث يمكن أن يتم تطوير منتجات وخدمات جديدة بشكل مستدام ومبتكر يلبّي احتياجات المتعاملين ويتفق مع المتطلبات البيئية والاجتماعية.

4- التميز التنافسي

يمكن لتطبيق مفهوم الاستدامة المؤسسية أن يمنح المؤسسة ميزة تنافسية عن طريق تلبية متطلبات المتعاملين المتزايدة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5- الابتكار والتطوير

يمكن لتطبيق مفهوم الاستدامة المؤسسية أن يعزز الابتكار واستخدام التقنيات الجديدة التي تدعم تطبيقات الاستدامة.

أهداف التنمية المستدامة:

تعد التنمية المستدامة هي حلقة الوصل بين الجيل الحالي والجيل القادم، وتضمن استمرارية الحياة الإنسانية، من خلال ضمان حق الأجيال القادمة بالعيش الكريم والتوزيع العادل للموارد.

وتكتسب التنمية المستدامة أهميتها من الأهداف التي تسعى لتحقيقها، فقد اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام 2015 أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الفقر، والحد من عدم المساواة، وبناء مجتمعات أكثر سلماً وازدهاراً بحلول عام 2030، وتتفرع جميع الأهداف من 17 مجالاً رئيسياً كمايلي:

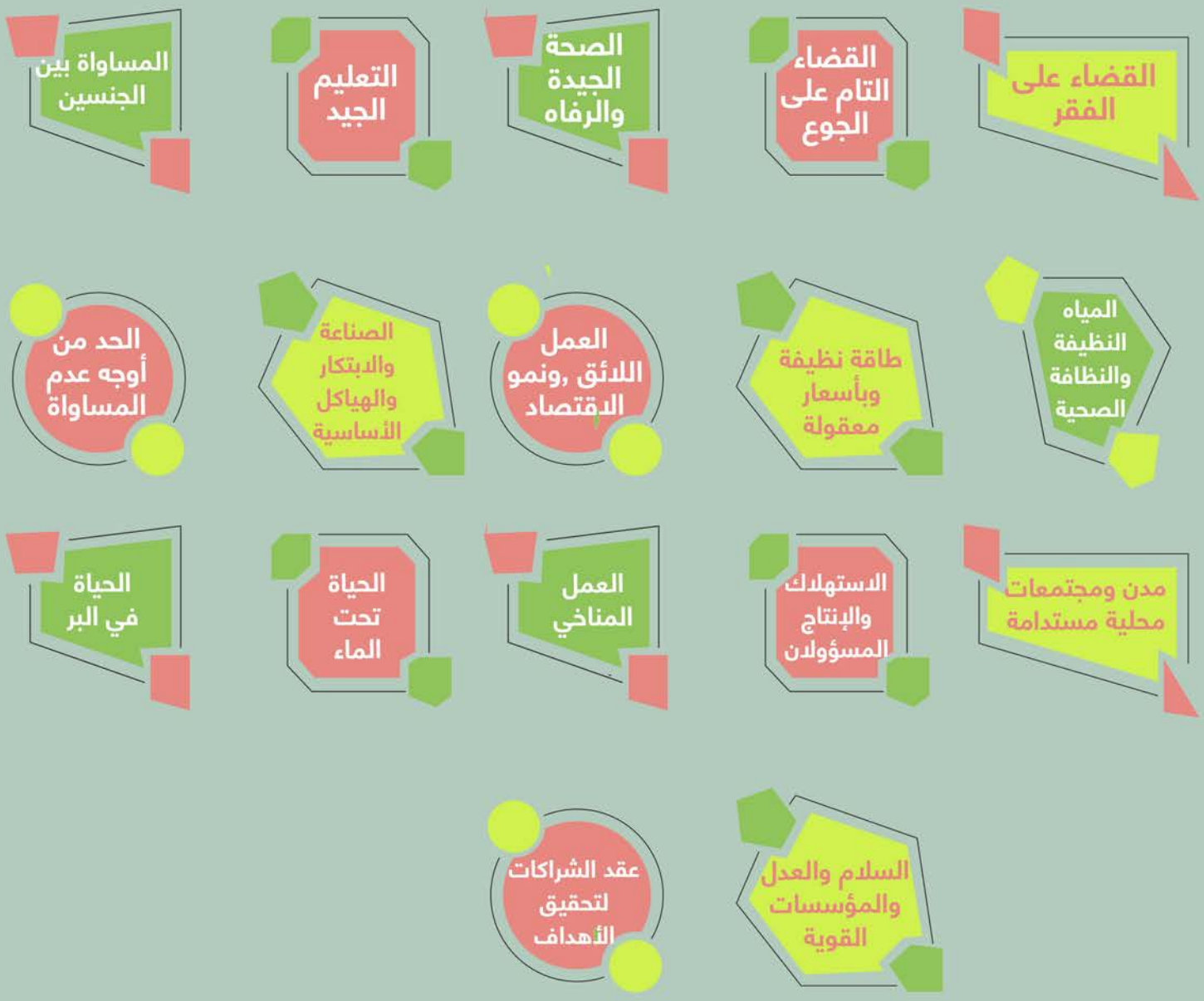

الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة

ترتبط الاستدامة بشكل وثيق بأهداف التنمية المستدامة، حيث تمثل أهداف التنمية المستدامة إطارًا عالميًا للعمل على التنمية المستدامة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن بين العلاقات بين الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة:

1- الحد من الفقر:

تهدف أهداف التنمية المستدامة إلى الحد من الفقر بجميع أشكاله، ويمكن للمؤسسات المستدامة أن تساهم في ذلك من خلال خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للمجتمعات المحلية.

2- توفير الطاقة والمياه:

تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى زيادة الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية وتحسين جودتها، ويمكن للمؤسسات المستدامة أن تساهم في توفير الطاقة والمياه وتحسين كفاءتها في استخدام الموارد.

3- التنمية الصناعية:

تهدف أهداف التنمية المستدامة إلى تشجيع التنمية الصناعية المستدامة وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ويمكن للمؤسسات المستدامة أن تساعد في تحقيق ذلك من خلال استخدام تقنيات صديقة للبيئة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية.

4- تقليل التأثير البيئي:

تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى الحد من التأثير البيئي السلبي للأنشطة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة، ويمكن للمؤسسات المستدامة أن تساعد في تحقيق ذلك من خلال استخدام ممارسات صديقة للبيئة وتحسين الإدارة البيئية.

5- المساواة والعدالة الاجتماعية:

تهدف أهداف التنمية المستدامة إلى وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

مجالات التنمية المستدامة:

يمكن تحديد ثلاثة مجالات رئيسية للتنمية المستدامة، وهي كالتالي:

التنمية الاقتصادية

تعرّف التنمية الاقتصادية بأنها أسلوب يتم اتخاذه من قبل الجهات المختصة والفاعلة في الدولة بهدف تحسين الظروف الاقتصادية، ودفع عجلة الاستثمار، وزيادة رقعة المشاريع التنموية، وتوفير فرص العمل، والحد من معدّلات البطالة، وتوظيف أحدث التقنيات والأدوات المستخدمة في تطوير قطاع الاقتصاد.

التنمية الاجتماعية

وأما التنمية الاجتماعية: فيُقصد بها تحسين الظروف المعيشية والحياتية عند الأفراد وتطوير سُبُل العيش، وإدخال التحسينات على قطاعات الخدمات كالتعليم والصحّة، ومحاربة الجهل والأُميّة، فالتنمية الاجتماعية تطال الجوانب التي تتعلق بالمجتمع وأفراده.

التنمية البيئية

نوع من أنواع التنمية تهدف للمحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية وحمايتها من التلوث والعمل على تحقيق التوازن والتنوع والاستمرارية لها، وإشباع حاجات الأجيال الحالية مع الأخذ بالحسبان حاجات الأجيال القادمة، ومن أسس التنمية البيئية الاعتماد على الذات وتحقيق تعايش متبادل ومفيد بين الإنسان والبيئة، والمواءمة بين التقدم الاجتماعي والاقتصادي والإدارة الرشيدة للموارد والبيئة.

يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن مفهوم النمو الاقتصادي فبينما تشير التنمية الاقتصادية إلى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، يشير النمو الاقتصادي إلى ظاهرة الإنتاجية في السوق والارتفاع في معدلات الإنتاج المحلي.

تتمثّل السلبيات الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة في التكاليف المرتبطة بالتحول إلى الطاقة الخضراء، واحتمالية أن تؤدي التغييرات في الحفاظ على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والعناية بها إلى تقليل العديد من الصناعات لأنشطتها أو إيقافها تماماً ما يرفع معدلات البطالة، وصعوبة تلبية متطلبات العمل لدى الشركات والمصانع وغيرها من الجهات المسؤولة عن التأثير على البيئة، مثل تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أو المعالجة الصحيحة لنفاياتها.

الأبعاد العشرة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية:

تتوزع أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية على محورين أساسيين، هما محور الرفاهية الاقتصادية والذي يشمل: الدخل، مستوى التوظيف، المساواة في الدخل، الاستقرار الاقتصادي، في حين يهتم المحور الثاني بتعزيز جودة مستوى المعيشة في الدولة، مثل: صحة السكان، جودة التعليم، الحوكمة، الإدارة البيئية، البنية التحتية، المجتمع المدني، وسنتحدث عن ذلك كمايلي:

صحة السكان:

تعد الصحة من أهم العوامل المحفزة للأفراد لتحقيق نتائج متقدمة من التنمية، فكلما تمتع الأفراد بصحة جيدة، وقلت معدلات الوفيات، والإصابة بالأمراض، وكلما تمكّن الأفراد من الحصول على الرعاية الطبية الجيدة، كلما دلل ذلك على رفاهية الأفراد وإمكانية تحقيقهم مستويات متقدمة في التنمية.

جودة التعليم:

والحصول عليه من أهم القيم في المجتمع الحديث. حيث يُثري التعليم جودة الحياة ويؤثر على الدخل، ويرى فيه المواطنون قيمة عظيمة.

الحوكمة:

تشمل عوامل مثل انخفاض مستويات الفساد، وسيادة حكم القانون، والاستقرار السياسي، والحريات المدنية، والحق في التملك. ولا شك أن الفساد يؤدي إلى تآكل الثقة في المؤسسات العامة ومدى التزامها بمصالح المجتمع. ومن هنا تبرز أهمية المحاسبة العامة حيث تزيد من إمكانية وفاء الحكومات بالخدمات المطلوبة. كما تعزز حرية التعبير الشعور بالرفاهية، حيث تسمح للمواطنين بالمشاركة في العملية السياسية. ويزيد الحق في التملك من شعور الفرد بالأمان ويحفزه على الاستثمار في المستقبل.

الإدارة البيئية

تلعب الإدارة البيئية دوراً هاماً في الحفاظ على النباتات والحيوانات ومواطنها الأصلية، وتضمن حصول الأفراد على المياه النظيفة، وتضمن عدم تعرّضهم للآثار المناخية السيئة.

المجتمع المدني:

يشمل المجتمع المدني مجموعة من العوامل من بينها المشاركة المدنية وثقة العامة، والترابط بين المجموعات والمساواة بين الجنسين، وهو أحد الأبعاد الهامة حيث يمكّن الأفراد من المشاركة في تشكيل السياسات العامة التي تؤثر على حياتهم. وتغرس المستويات العالية من الأمانة الثقة اللازمة لإطلاق الأعمال وإشعار الناس بالأمن والأمان. ويشجّع الترابط القوي مختلف المجموعات على التعاون، بينما يؤدي ضعف الترابط إلى العنف وغياب الأمان. كما تؤثر المساواة بين الجنسين بشكل مباشر على إسعاد النساء وضمان حصولهن على فرص متساوية، مثل فرص الحصول على التعليم.

البنية التحتية:

مثل مرافق الكهرباء، ووسائل النقل، والاتصالات؛ والتي يسهم توافرها بصورة جيدة في تعزيز جودة الحياة، وتخفيض تكاليف المعاملات بالنسبة للأفراد والاقتصاد بشكل عام.

تقييم التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يعمل تقييم التنمية الاقتصادية المستدامة على تقييم التنمية في ثلاثة أفق زمنية، كمايلي:

المستوى الحالي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية

هو مقياس ثابت لمدى الرفاهية حيث يظهر أداء الدولة في كل أبعاد التنمية العشرة السابقة الذكر، بناءً على أحدث البيانات المتاحة. بالطبع يعكس ذلك الأثر التراكمي للسياسات السابقة والأولويات الوطنية والاستثمارات والأحداث.

التقدم الحاصل مؤخراً:

يقيس ما حققته الدولة على مدار السنوات الخمس الماضية التي أعدت من أجلها البيانات.

الاستدامة على المدى الطويل:

يقيس عوامل التمكين التي تساعد على تحسين أو تعزيز المكاسب على المدى الطويل في كل بعد من أبعاد التنمية العشرة والتي يتم قياسها في تقييم المستوى الحالي.

بوابة الإمارات لأهداف التنمية المستدامة:

تتّخذ دولة الإمارات من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، أهدافاً لها تسعى لتحقيقها، وتسعى جاهدة لإطلاق العديد من المبادرات في هذا السياق، وعلى سبيل المثال أُطلقت العديد من المبادرات في سبيل تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة، " تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والتوظيف وتوفير فرص العمل اللائق للجميع"، ومن هذه المبادرات:

- توطين الوظائف.
- قوانين وأحكام العمل في القطاع الخاص.
- اعتماد نموذج عقد العمل الموحد.
- حماية حقوق العمال.
- حرية التنقل بين الوظائف.
- حملات توعية للعاملين

ومن المبادرات التي أطلقت بهدف تحقيق الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة، " خفض حالات عدم المساواة داخل الدول وبين الدول "، نذكر:

- زيادة التسامح.
- إطلاق برنامج تلفزيوني حكومي لردم الهوة المعرفية وتسهيل تدفق المحتوى.
- تحقيق المساواة بين الجنسين.
- تهدف دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تعزيز بيئة جامعة تشمل كافة أطياف المجتمع، مع الحفاظ على الثقافة الإماراتية الأصيلة والعادات والتقاليد وتقوية الترابط الثقافي والأسري.

وبالنسبة للهدف 12، " ضمان نماذج استهلاك وإنتاج مستدامة"، تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على تحسين:

- كفاءة الطاقة.
- الحفاظ على المزارع السمكية.
- مكافحة إلقاء المخلفات في مياه البحر.
- تعزيز الاستهلاك المستدام في الطاقة.
- مشاريع تحويل النفايات إلى طاقة.
- إعادة التدوير وإدارة النفايات.
- الجهود الرامية إلى تحقيق الاستهلاك المستدام في الزراعة
- محطات تحلية المياه.

ونظراً للتأثيرات السلبية التي يسببها التغيير المناخي، اتّجهت دولة الإمارات لاتّخاذ العديد من الإجراءات العاجلة لمكافحة التغيير المناخي وتأثيراته، ومنها:

شاركت دولة الإمارات في الحرب على التغير المناخي، ووضعت هذا الموضوع ضمن قائمة الأهداف ذات الأولوية وذلك للحفاظ على استدامة ونمو الدولة.

وللتدليل على هذه الأهمية قامت دولة الإمارات بتغيير اسم وزارة البيئة والمياه إلى وزارة التغير المناخي والبيئة؛ ومن ثم فقد أدخلت رسمياً مسألة إدارة التغير المناخي في نطاق عمل الوزارة.

بالإضافة إلى ذلك، أكدت دولة الإمارات على خطتها لتوليد 24% من الكهرباء في الدولة من مصادر الطاقة النظيفة بحلول عام 2021 وذلك خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي المنعقد في ديسمبر 2015 عن قضية التطور المناخي.

كما قامت حكومة دولة الإمارات مؤخراً بتشكيل مجلس التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة. حيث يضطلع المجلس بمهمة تكوين الشراكات مع القطاع الخاص وإجراء الدراسات وقيادة الأبحاث العلمية في المجالات المرتبطة بعمل الوزارة.

وعلى المستوى الدولي، أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية الحوار السنوي الثنائي الأول عن الطاقة في عام 2014 ، وذلك لتسهيل المبادرات الجديدة والحالية لتأمين سوق الطاقة العالمي.

ونظراً لأهمية المساحات المائية، تهتم الدولة بتحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة "حماية المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها المستدام"، إذ تعمل الإمارات على:

والجدير بالذكر أنّ دولة الإمارت من الدول المميزة في العالم بتنوع الثقافات، وتعدد الجنسيات على أراضيها، ما دفعها للعمل جاهدةً لتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، " توفير مجتمعات هادئة شاملة تحقق التنمية المستدامة وتضمن العدالة للجميع وتبني مؤسسات فاعلة ومسؤولة وشاملة على جميع المستويات"، فهي تدعم قيماً قوية وشفافة في مؤسساتها وهو ما تعكسه السياسات التالية:

- القضاء على الفساد أو الرشوة.
- إجراء المناقصات العامة بصورة عادلة وآمنة.
- تعزيز الاتصالات العامة مع الحكومة.
- ضمان إتاحة المعلومات للعامة.
- الالتزام بإجراءات تسجيل المواليد والوفيات.
- توفير الحماية الحكومية لهوية الأفراد.

والجدير بالذكر أنّ دولة الإمارت من الدول المميزة في العالم بتنوع الثقافات، وتعدد الجنسيات على أراضيها، ما دفعها للعمل جاهدةً لتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، " توفير مجتمعات هادئة شاملة تحقق التنمية المستدامة وتضمن العدالة للجميع وتبني مؤسسات فاعلة ومسؤولة وشاملة على جميع المستويات"، فهي تدعم قيماً قوية وشفافة في مؤسساتها وهو ما تعكسه السياسات التالية:

- القضاء على الفساد أو الرشوة.
- إجراء المناقصات العامة بصورة عادلة وآمنة.
- تعزيز الاتصالات العامة مع الحكومة.
- ضمان إتاحة المعلومات للعامة.
- الالتزام بإجراءات تسجيل المواليد والوفيات.
- توفير الحماية الحكومية لهوية الأفراد.

تقوم مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية بالعديد من الشراكات لتحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة " تعزيز وسائل التنفيذ وإعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة"

خصائص التنمية المستدامة:

يمكن تحديد بعض خصائص التنيمة المستدامة كمايلي:

التطبيق العالمي وإعداد التقارير عن أهداف التنمية المستدامة

أعد فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة 230 مؤشرًا ليكونوا بمثابة الأساس الذي تقوم عليه عملية المراقبة وإعداد التقارير. وقد تم الاتفاق على إطار المؤشرات من قبل المفوضية الإحصائية للأمم المتحدة في مارس 2016 وأوصت المفوضية بتبنيها لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مارس 2017.

وتستكمل هذه المؤشرات بمجموعة أخرى من المؤشرات القائمة على البيانات المقسمة على المستويات الإقليمية والوطنية والتي وضعتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. حيث يتوقّع من كل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقديم تقارير عن مدى التقدم الحاصل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل دوري.

أهمية تقارير الاستدامة للشركات والمؤسسات:

يمكن إيجاز أهمية إعداد تقارير الاستدامة للشركات والمؤسسات بمايلي:

- تقديم معلومات عن الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي ومدى الالتزام بمبادئ الحوكمة إلى الأطراف المعنية.
- توضيح مدى الالتزام بتحقيق جميع الأهداف التي وضعت لتحقيق الاستدامة في العمل المؤسسي.
- قياس الأداء والإفصاح عن دور المؤسسة في دعم أهداف التنمية المستدامة.
- تعزيز الشفافية والتواصل الإيجابي مع جميع الأطراف المعنية بأداء العمل المؤسسي.

ربط الأجندة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة:

استفادت دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل كبير في السنوات الأخيرة من إطارين واسعين أسهما في توجيه السياسة على المستوى الاتحادي، وهما: الأجندة الوطنية لدولة الإمارات/ رؤية 2021 وتقارير التنافسية العالمية. ومن الملاحظ أن الأهداف المحددة في الأجندة الوطنية للدولة تعمل على تحديد التوجه الإستراتيجي لإصلاح السياسات على المستوى الاتحادي، كما يقيّم ترتيب الدولة في تقارير التنافسية مدى ما تقوم به دولة الإمارات مقارنة بالدول الأخرى من تحقيق لعدد كبير من النتائج.

"النهج التنموي الذي تتبعه دولة الإمارات
يتطلب استحداث وتنفيذ أفكار تساعد على
تلبية متطلبات التطوير بأسلوب يُراعي
البعد البيئي، والذي يحظى في دولتنا بكل
الاهتمام وهو ما يتضح من خلال
المشاريع والمبادرات والبرامج التي يتم
تنفيذها سواء من قبل الحكومة أو
بالتعاون مع القطاع الخاص من أجل
تحقيق أعلى مستويات الاستدامة التي
تشكل أحد الضمانات المهمة لبناء
مستقبل خال من التحديات التي قد تشكل
عبئاً على المجتمع"

سمو الشيخ

محمد بن راشد آل مكتوم

الترتيبات المؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة:

في يناير 2017، شُكّلت اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ولا بد من اتخاذ الخطوة الأولى المتمثلة في تطوير خطة تنفيذ وطنية بهدف ترسيخ أهداف التنمية المستدامة في إطار سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى دمج أهداف التنمية المستدامة في صناعة القرارات ووضع السياسات الحكومية وعمليات إعداد التقارير الإحصائية. وتتضمن خطة التنفيذ الوطنية عنصرين، هما:

إطار للحوكمة

يضع إطار الحوكمة الترتيبات المؤسسية لصناعة القرارات الهامة بشأن كيفية وتوقيت تنفيذ أجندة أهداف التنمية المستدامة، سيما التزامها بالأجندة الوطنية لدولة الإمارات والأدوار والمسؤوليات التي يضطلع بها المعنيون داخل الحكومة.

خطة تنفيذ إحصائي

تعتبر خطة التنفيذ الإحصائي إحدى الإستراتيجيات التي توضّح كيفية عمل الحكومة على مراقبة ورصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة باستخدام البيانات التي يتم جمعها أو تنسيقها من خلال نظام الإحصاء الوطني الذي تطبقه الدولة. ولدى دولة الإمارات نظام للإحصاء الاتحادي يضم مكاتب للإحصاء على المستوى الاتحادي والمحلي. ويضم نظام الإحصاء الوطني الأشمل في دولة الإمارات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، ومكاتب الإحصاء المحلية العاملة في كل من الإمارات السبع، وكذلك في الوزارات والهيئات وغيرها من المؤسسات الحكومية، حيث تعمل جميعها على جمع أو توفير البيانات الإدارية كجزء من عملها الرئيسي. وبصفتها إحدى مكاتب الإحصاء الوطني في دولة الإمارات، تضطلع الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء بدورها في الحوكمة والتنسيق والدعم لبناء القدرات في نظام الإحصاء الوطني وتعمل كمصدر رئيسي للإحصاءات الرسمية على المستوى الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

مثال على تنفيذ أجندة الاستدامة – إطار التخطيط للتنمية المستدامة ورفع التقارير بشأنها في كندا.

وضعت الحكومة الكندية إطارًا للتخطيط للتنمية المستدامة ورصدها من خلال التقارير بموجب ثلاثة عناصر رئيسية:

1- تصور متكامل يشمل الحكومة بأكملها عن الإجراءات والنتائج لتحقيق الاستدامة البيئية.

2- الربط بين تخطيط التنمية المستدامة ورصدها من خلال التقارير ونظام التخطيط الأساسي وتقارير الإنفاق لدى الحكومة الكندية

3- القياس الفاعل والمراقبة وإعداد التقارير لمتابعة ورصد ما أُحرز من تقدم وإطلاع الكنديين عليه.

إستراتيجية التنمية المستدامة في المملكة المتحدة

ظهرت حاجة المملكة المتحدة لمستقبل أكثر استدامة من الناحية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وهو ما دعاها إلى وضع إستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة في المملكة. وتبني حكومة المملكة المتحدة رؤيتها للتنمية المستدامة على أربعة أهداف شاملة، هي:

التطور الاجتماعي الذي يعترف باحتياجات الجميع

إذ تعترف إستراتيجية التنمية المستدامة في المملكة المتحدة بحق الجميع في الاستمتاع ببيئة صحية ونظيفة وآمنة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال خفض التلوث والفقر والمساكن الرديئة ومعدلات البطالة. كما تعمل الإستراتيجية على خفض المخاطر البيئية العالمية، مثل التغير المناخي والهواء منخفض الجودة، وذلك لحماية صحة البشر والبيئة. وتشير الإستراتيجية إلى عدم إيقاف استخدام موارد الطاقة غير المتجددة، مثل الوقود الأحفوري، بين عشية وضحاها، بل ما يجب تنفيذه فعلياً هو الاستخدام الفاعل لهذه الموارد وتطوير بدائل كي تحل محل الموارد غير المتجددة. وأخيراً، يحق للجميع الحصول على مستوى متميز للمعيشة والحصول على فرص وظائف أفضل، سيما مع احتياج المملكة المتحدة للرخاء الاقتصادي لتحقيق الازدهار الذي تنشده. ولهذا السبب، تحتاج المملكة المتحدة إلى قوة عاملة مزودة بمهارات وتعليم مناسب للعمل ضمن منظومة توفر لهم الدعم اللازم

تطبيق حماية فاعلة للبيئة:

تعترف إستراتيجية التنمية المستدامة في المملكة المتحدة بالحاجة إلى منهج تنموي جديد أكثر حرصاً على البيئة، سيما فيما يتعلق بالنقل وإنتاج الطاقة وإدارة المخلفات. حيث ترغب الحكومة في استمرار النمو الاقتصادي ولكن بصورة أكثر استدامة لضمان عدم تأثير تكاليف النمو على إحداث تدهور بيئي كبير أو تدهور يؤدي إلى حالة من الظلم الاجتماعي. ويعتمد الجزء الأهم من إستراتيجية المملكة المتحدة على تغيير طريقة التفكير في التنمية.

الاقتصاد في استخدام الموارد الطبيعية

الحفاظ على مستويات عالية ومستقرة من النمو الاقتصادي والتوظيف.

المبادئ الإرشادية العشرة لإستراتيجية التنمية المستدامة في المملكة المتحدة:

- وضع الناس في محور الاهتمام
- تبني منظور على المدى الطويل
- أخذ التكاليف والمزايا في الاعتبار
- إنشاء نظام اقتصادي مفتوح ومساند
- محاربة الفقر والتهميش الاجتماعي
- احترام الحدود البيئية
- تبني المبدأ الاحترازي
- الاستعانة بالمعرفة العلمية
- الشفافية، والمعلومات والمشاركة، والحصول على العدالة.

منظومة التميز الحكومي في دبي وتركيزها على الاستدامة

تُظهر الإمارت العربية المتحدة اهتماماً بارزاً بموضوع الاستدامة، ويظهر ذلك جلياً في السياسات والمشروعات التي تطلقها عاماً تلو الآخر، ولعلّ إعلان صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارت، حفظه الله، عام 2023 عاماً للاستدامة، واستضافة دولة الإمارات للدورة الثامنة والعشرين من مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP28 في مدينة إكسبو دبي، خير مثال على الاهتمام والجهود المبذولة في سبيل تحقيق الاستدامة. كما تُظهر منظومة دبي للتميز الحكومي تركيزاً واضحاً على الاستدامة، من خلال العايير التالية:

1. الاستدامة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية

يركز هذا المعيار على مدى التزام الجهة المستمر بتهيئة البيئة المناسبة لسعادة الفرد والمجتمع وفقاً لطبيعة عمل الجهة الحكومية من خلال نشاطاتها التطوعية، ومن حيث تأثير عملها على محاور الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والمحافظة على الصحة والسلامة المهنية لمواردها البشرية. كما يركّز هذا المعيار على المحافظة على الهوية الوطنية للجهة الحكومية وتحقيق نتائج رائدة في تلك المجالات.

2. قدرات الاستدامة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية

يمكن أن يشمل هذا المعيار النقاط التالية:

- تحديد مدى تأثير أنشطة وسياسات الجهة على الاستدامة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بناء على مهامها واختصاصاتها وفي ضوء الإستراتيجيات المحلية والوطنية ذات العلاقة (مثل: إستراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء، وإستراتيجية دبي للإعاقة.)
- ضمان إستراتيجية الجهة لتحقيق مؤشرات الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية حسب مهامها واختصاصاتها من خلال وضع أهداف إستراتيجية وسياسات وتحديد مؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بالاستدامة وبما يتوافق ويساهم في تحقيق خطة دبي والمؤشرات التي تحققها لتعزيز تنافسية دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة.
- تصميم وتطبيق برامج ومبادرات وسياسات لدعم تحقيق الأهداف الإستراتيجية ذات العلاقة بالاستدامة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، حسب مهام واختصاصات الجهة وبالتنسيق مع الشركاء والجهات المعنية.
- تصميم وتطبيق آليات للتفاعل المنتظم للجهة الحكومية مع المجتمع فيما يتعلق بإعداد وتطبيق سياساتها وبرامجها ومبادراتها بما يضمن تحقيقها الاحتياجات وتوقعات المجتمع والاستفادة من علم السلوكيات في هذا المجال.
- تشجيع الموظفين على المشاركة في أعمال تطوعية لخدمة المجتمع والمساهمة في الأعمال التطوعية المركزية في الإمارة والدولة.

3. تقييـم الإنجازات والنتائـج الخاصـة بالاستدامة فـي المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئيـة، حسـب طبيعـة وأهـداف وأنشـطة الجهـة الحكوميـة، يمكـن أن يشـمل هـذا المعيـار النتائـج التاليـة:

- مؤشرات الأداء المتعلقة بالاستدامة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
- مؤشرات الأداء التي توفر من الجهة الحكومية.
- مؤشرات الأداء الإستراتيجية المتعلقة بالاستدامة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
- مؤشـرات الأداء التشـغيلية المرتبطـة بالعمليـات والبرامـج والمبـادرات والسياسـات المتعلقـة بالاستدامة فـي المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئيـة.
- مؤشرات الأداء التشغيلية المرتبطة بالتفاعل مع المجتمع وفهم احتياجاته وتوقعاته.
- مجموعة من مقاييس الرأي الخاصة بالاستدامة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

"تمتلك إمارة دبي أفضل المقومات على مستوى المنطقة والعالم فيما يتعلّق بحماية البيئة وتعزيز الاستدامة، بفضل رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، حفظه الله، وتُدعم هذه الرؤية ببيئة تشريعية متطورة ومرنة، إذ يتم تحديث السياسات والقوانين بصورة مستمرة بشكل يتلائم مع التطورات والمتغيرات، ومن شأن ذلك الارتقاء بمكانة الإمارة وتعزيز سمعتها الدولية كواجهة جاذبة للاستثمارات ورؤوس الأموال والمواهب، إضافةً لمراعاة أحدث مفاهيم الاستدامة، وتحفيز المشاريع الخضراء بكافة اشكالها، وتكريس مفهوم الاقتصاد الدائري"

سمو الشيخ
حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم،
ولي عهد دبي، رئيس المجلس التنفيذي

المراجع:

1. Elkington, J. (1997). Cannibals with forks: The triple bottom line of 21st-century business. Oxford: Capstone.
2. Epstein, M. J. (2008). Making sustainability work: Best practices in managing and measuring corporate social, environmental and economic impacts. Sheffield, UK: Greenleaf Publishing.
3. Freeman, R. E. (2010). Strategic management: A stakeholder approach. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
4. Global Reporting Initiative. (2016). GRI sustainability reporting standards. Retrieved from https://www.globalreporting.org/standards/
5. United Nations Global Compact. (2017). The ten principles of the UN Global Compact. Retrieved from https://www.unglobalcompact.org/what-is-gc/mission/principles

كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية
MOHAMMED BIN RASHID SCHOOL OF GOVERNMENT

المجتمع القارئ هو مجتمع متحضر، ومن يدعم القراءة يدعم صناعة حضارة، ويدعم اقتصاد معرفة، ويدعم بناء أجيال تبني مستقبل الإمارات

صاحب السمو الشيخ
محمد بن راشد آل مكتوم

إشراف
البرفسور رائد العواملة
عميد كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية

إعداد
صالح سليم الحموري
خبير التدريب والتطوير
كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية

مراجعة
عائشة سلطان الشامسي
مدير إدارة التعليم التنفيذي
كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية

+971-4-3293290
execed@mbrsg.ac.ae
www.mbrsg.ae
/mbrsg
/mbrsgae
/+mbrsgae
/mbrsg
mbrsgae
/company/mbrsg

جميع الحقوق محفوظة 2023© كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية
يمنع نسخ أو حفظ أو إعادة إنتاج أي جزء نت هذه المطبوعة أو إرسالها بأي شكل أو طريقة (إلكترونيا، بالتصوير أو التسجيل أو بأي طريقة أخرى) من دون الموافقة الخطية من الكلية.
يستثنى من ذلك الاقتباسات الموجزة التي يتم تضمينها في البحوث والمراجعات وبعض الاستخدامات غير التجارية الأخرى المسموح بها بموجب قوانين حقوق النشر

رقم الإصدار: 29